او الثانية او الثالثة وواحدة من الرابعة فيجلس ثم يقوم فيأتي بركعة وقد ينتفي حصول ثلاث الا بجدتين بأن تكون كلها من الاولى او اثنتان من الرابعة وقد يتنفي حصولها بتقدير فقط بان تكون الثلاث من الثلاثيات الاوليات فان شكل لزمه هذا واثنتان من الثانية وثنتان من الرابعة وقد تحصل ثلاثة بتقدير فقط بان يترك سجدة من الاولى وثنتين من الثانية وثنتين من الثالثة فان شكل لزمه ثلاث ركعات وقام للتدبير لزمه سجدتان وركعتان وهو غلط ولو ترك ست سجدات حصل ثلاثة فقط وان ترك سبعا حصل ثلاثة الا واحدة وان ترك ثمانيا حصل ثلاثة الا سجدتين ثم هذا الحكم يطرد لو تذكر السهو المذكور بعد السلام ولم يطل الفصل فان طال وجب الاستيناف ويسجد للسهو جميع ما يحال الفصل ويعلم عدها من قسم ترك المأمور لان التسليم مأمور به فتركه عمدا مبطل فسهوه يقتضي السجود ومن ارتكاب المنهي لانه اذا ترك الترتيب فقد زاد في الافعال والاركان ● فرع تقدم اقوال التشهد الاول يقتضي سجود السهو فان مضى من الركعة الثانية ناسيا للتشهد اوجلس ولم يقرأ التشهد ولم ينهض ناسيا ثم تذكر فان لم يتذكر قرب الانتصاب قائما وان قبله فان كان بعده لم يجز العود الى القعود على الصحيح المعروف وفي وجه يجوز العود ما لم يشرع في القراءة والاولى ان لا يعود وبهذا الوجه شاذ منكر فعلى الصحيح ان عاد متعمدا بطلت صلاته وان عاد ناسيا لم تبطل وعليه ان يقوم عند تذكره ويسجد للسهو وان عاد جاهلا لم يجز به فالاصح انه كالناسي والثاني كالعامد هذا حكم العود والاتمام معا فلا يرجح بعد الانتصاب ولا يجوز للمأموم ان يخالف للتشهد فان فعل بطلت صلاته فان نوى مفارقته ليتشهد جاز وان كان مفارقا بعد ولو انتصب مع الامام فعاد الامام لم يجز للمأموم العود بل ينوي مفارقته وذلك جائز ينتظر قائما حالا لان الامام عاد ناسيا وجاز سبق مثلهما في الصحيح ● ثالث فان عاد المأموم مع الامام عالما بالتحريم بطلت صلاته وان عاد ناسيا او جاهلا لم تبطل ولو قعد المأموم فانتصب الامام ثم عاد لزم المأموم القيام لانه تبعه بانتصابه والله اعلم ولو قعد الامام للتشهد الاول وقام المأموم ناسيا او متعمدا فتذكر الامام فعاد قبل الانتصاب

واستصحب المأموم فلا شيء عليه وان عاد بعد انتصابه وجب على المأموم العود للتشهد لمتابعة الامام فان لم يعد بطلت صلاته صححه الشيخ ابو حامد ومتابعوه وقطع به صاحب التنبيه في الثاني يحرم العود والثالث يجوز ولا يجب ولو قام المأموم قاصدا فقد قطع اتمام الكرسي فان كره العود كما لو ركع قبل الامام او رفع رأسه قبله عمدا لم يجز العود فان عاد بطلت صلاته لانه زاد ركنا عامدا فلو فعل ذلك سهوا بان سمع صوتا ظن ان الامام ركع فرفع فبان انه لم يركع فقام الامام لم يجز له العود وجها واحدا وقال صاحب التنبيه يجوز والاصح انه لا يجب بل يخير بين الرجوع وعدمه والنزاع في صورة قصد القيام بحال ظاهر ان صحابنا العراقيين اطبقوا على انه لو لم يقم الامام عمدا استحب له ان يرجع الى القيام ليرجع مع الامام فجعلوه مستحبا كما ذكرنا في ان يعيد التكبير للانتصاب فقال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب يرجع الى التشهد والمراد بالانتصاب الاعتدال والاستواء هذا هو الصحيح الذي قطع به الجمهور وفي وجه المراد به ان يصير بحيث لو قام لم يكن راكعا ثم اذا عاد قبل الانتصاب هل يسجد للسهو قولان اظهرهما لا يسجد وقال كثير من الاصحاب منهم القفال ان صار الى القيام اقرب منه الى القعود ثم عاد سجد وان كان الى القعود اقرب او كانت نسبته اليهما على السواء لم يسجد لانه اذا صار الى القيام اقرب فقد اتى بفعل غير منظم الصلاة لتوهمه غير موضعه فلم تبطل الصلاة وقال الشيخ ابو محمد والخوارزمي ان عاد قبل ان يبلغ حد الراكع لم يسجد وان عاد بعد الانتهاء اليه سجد والمراد حد الركوع اكمله فلو قرب من ارتفاع مريد اكمل الركوع ولم يبلغه فهو في حد الراكع صرح به في النهاية وهذه العبارة مع عبارة القفال ورقته متقاربتان والاولى اقوى في الخبر وبه يظهر من اطلاق القولين وما قطع في التنبيه ● كالتوسط بين القولين وحملهما على الحالين ثم جميع ما ذكرناه في الحال التي تنوب فيها اذا ترك التشهد الاول ونهض ناسيا فاما اذا تعمد ذلك ثم عاد قبل الانتصاب فان عاد بعد ما صار الى القيام اقرب بطلت صلاته وان عاد قبله لم تبطل ولو كان ناسيا فاما فتح القراءة بعد الرفعة فان كان ظن انه فرغ من التشهد وجاز وقت ذلك لم يعد بعوده ذلك الى قراءة التشهد على الاصح وان سبق لسانه الى القراءة وهو عالم بانه لم يتشهد فله العود الى قراءة التشهد وترك القنوت بقدر ما ذكرناه في

وانتصر